أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991- 2011

الاستاذ المساعد الدكتور هيثم عبد القادر الجنابي

الكلية التقنية الادارية – بغداد

المستخلص

ان تنويع القاعدة الاقتصادية من اجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، يتطلب التوجه نحو القطاع الصناعي كقطاع مؤهل للاسهام بفاعلية في عملية التنويع ورفع مساهمة صادرات القطاع الصناعي من اجل ايجاد مصادر اخرى تساهم في زيادة الدخل المحلي وزيادة اهمية الصادرات السلعية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي .

ويهتم البحث بدراسة العلاقة بين الصادرات بشقيها السلعية غير النفطية والسلعية النفطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 91 – 2011 والتعرف على درجة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي GDP بأستخدام ادوات التحليل القياسي .

وأشارت النتائج الى علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية و GDP وتفسر تلك العلاقة نسبة كبيرة من التغيرات في GDP بالقيم الحقيقية ، اما اهم التوصيات فتخص ضرورة اعادة هيكلة للقطاعات الاقتصادية في العراق لكي تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها واستثمارها في تطوير القطاعات السلعية غير النفطية خاصة الصناعة والزراعة .

الكلمات المفتاحية :الصادرات السلعية غير النفطية ، الصادرات النفطية ، حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، النمو الاقتصادي .

Abstract

The diversification of the economic base in order to speed up economic growth rates requires an orientation towards the industrial sector as a sector to contribute effectively to the process of diversification and upgrading the industrial sector's contribution to find other resources to increase local income and the increased importance of non-oil commodity exports in GDP.

Research interested in examining the relationship between exports, both non-oil commodities and oil, and Iraq's economic growth in Iraq during the period 1991-2011, and Identify the degree of impact of exports on economic growth of GDP using the econometrics analysis tools. The results indicated a strong moral relationship between exports and GDP, the relationship explain large proportion of changes in GDP in real terms. The most important recommendations concerning the need for the restructuring of economic sectors in Iraq, In order to achieve economic gains of economic resources before the depletion and invest in the development of non-oil commodity sectors, especially industry and agriculture.

***Keywords**: Non oil Commodities exports, Oil exports, GDP per capita, Economic Growth.*

المقدمة – الإطار العام للبحث

ان تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، يتطلب التوجه نحو القطاع الصناعي كقطاع مؤهل للاسهام بفاعلية في عملية التنويع ورفع مساهمة صادرات القطاع الصناعي من أجل ايجاد مصادر أخرى تساهم في زيادة الدخل المحلي وزيادة أهمية الصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي .

أهمية البحث :

يهتم البحث بتحليل العلاقة بين الصادرات بنوعيها السلعية غير النفطية والنفطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1991–2011 خاصة وان الصادرات السلعية غير النفطية لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

مشكلة البحث :

يعد العراق من الدول الريعية التي تعتمد في دخلها وناتجها المحلي الإجمالي على الصادرات النفطية ، فالدخل الريعي يجب ان يتوجه الى تنمية القطاعات الاقتصادية السلعية الأخرى غير النفطية المساعدة على زيادة الإنتاجية وتنمية صادراتها جنباً الى جنب مع الصادرات النفطية .

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها : ان الصادرات النفطية و غير النفطية لها أثراً كبيراً على معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على درجة تأثير الصادرات السلعية غير النفطية والصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي باستخدام أدوات التحليل القياسي .

مصادر البيانات :

أ– الكتب والبحوث الواردة في الدوريات المكتبية .

ب– النشرات الإحصائية كنشرات البنك المركزي العراقي ونشرات الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الأرقام القياسية ولسنوات متعددة .

حدود البحث :

أقتصر البحث على تحليل أثر الصادرات السلعية غير النفطية والصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1991–2011 .

أولاً : مفهوم النمو الاقتصادي ودور الصادرات في تعزيزه :

1. مفهوم النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي على أنه " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، مما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي " (عجمية وآخرون : 2007 ، 73).

ويعرف أيضاً بأنه " عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد ، ازدادت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي وحصة الفرد منهما (عريقات : 2006 ، 268).

ان التعريفين السابقين تشير في مضمونها الى مجموعة من المحددات الأساسية لمفهوم النمو الاقتصادي ، إذ لابد ان تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يتطلب ان تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة معدلات النمو السكاني في المجتمع (السريتي وعبد الوهاب : 2008 ، 339).

كما يجب ان تكون الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ، وليس مردها الى ارتفاع الأسعار ، وعليه فلابد من استبعاد أثر التضخم عن قياس معدل النمو الاقتصادي .

أن النمو الاقتصادي يجب ان يتصف بالديمومة والثبات ، فالنمو القائم على عوامل طارئة لا تلبث ان تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته ، ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية وبالأخص الدول المصدرة للنفط ، فقد ارتفعت أسعار النفط في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي ارتفاعاً كبيراً مما أدى الى أحداث زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك ، لكن هذه الزيادات عادت الى الانخفاض بمجرد انخفاض أسعار النفط، فتلك الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تعد نمواً اقتصادياً ، بل هي نمو طارئ غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل .

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو الأكثر استخداماً لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم .

2. دور الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي :

يعد الاقتصادي الانجليزي دينس روبرتسون في مقال نشره عام 1940 ، أول من أشار الى ان الصادرات لها دوراً في تعزيز وتحريك النمو الاقتصادي ، ثم في عام 1971 (السواعي : 2006 ، 38) أوضح الاقتصادي الهنغاري بلاسا وغيره من الاقتصاديين بأن نمو الصادرات له ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي .

كما أوضح الاقتصادي الأمريكي روبرت أمري الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 في دراسة أجراها عام 1967 لبيانات الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لخمسين دولة بين المدة 1950 و1963 (وجدي : 1973 ، 92) ان هناك شواهد قوية على التأثير المتبادل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، فزيادة الصادرات تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي .

ويرى جنج ومارشال (Jung & Marshal : 1985 , 1-12) أن النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة حجم الصادرات نتيجة التقدم التكنولوجي ، وتراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاجية ، كما حدث في دول جنوب آسيا ، في حين ان النمو الاقتصادي القائم على الدخل الريعي سوف لن يدعم الصادرات السلعية غير النفطي إذا لم يتوجه الى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى المساعدة على زيادة الإنتاجية وتنمية صادراتها جنباً الى جنب مع صادرات النفط .

ان دراسة (Jin and Yu : 1996 , 341-344) التي طبقت على الولايات خالفت دراسة جنج ومارشال وخرجت بنتيجة ان نمو الاقتصاد الأمريكي لا يعتمد على نمو صادراته ، وانما الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما صاحبها من اتساع القاعدة الصناعية ، زاد من معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى امريكا وكان سبباً رئيسياً لتعزيز النمو الاقتصادي داخلها .

وحلل تايلور (السواعي : مصدر سابق ، 42) في دراسته التي أجراها على (55) دولة نامية للمدة 1960-1977 العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات ، حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من نمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية ونمو الناتج الصناعي ، وأظهرت النتائج قوة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية .

وقدرت دراسة تطبيقية أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية عن طريق أنموذج قياسي تضمن ثلاث متغيرات وهو الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيرين هما : الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي خلال المدة 1960-2001 ، وقد توصلت الدراسة الى ان متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي لدى الدول النفطية ، في حين في مجموعة الدول الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات (العبدلي : 2005 ، 2).

أن أغلب الدراسات التطبيقية التي أجريت على الدول النامية ، قد أيدت بشكل عام للفرضية التي تشير الى ان النمو في الصادرات له تأثير إيجابي في عملية النمو الاقتصادي ، ويتضح هذا الأثر من خلال تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات تم التكوين الرأسمالي (Thirwall : 1989 , 360) .

ثانياً : الاقتصاد العراقي/ هيكله/ ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه :

1. هيكل الاقتصاد العراقي :

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية شملت جميع جوانبه الاقتصادية ، ويعود سبب ذلك الى السمة الأحادية الجانب له ، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للدخل وهو القطاع النفطي .

ان الارتفاع الذي حصل في معدل نموه الاقتصادي خلال مدة السبعينات والثمانينات لم يكن ناجماً عن ارتفاع حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج للقطاعات السلعية وأنما كان مصدره الرئيس هو الزيادة في إيراداته النفطية وعندما فرض الحظر على الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات قلت عوائد العراق النفطية مما كان له الأثر البالغ في انخفاض معدلات نموه الاقتصادي والجدول (1) يوضح ذلك :

جدول (1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة %

القطاع	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2011-2002
الزراعة	1.1	1.5	3.8	- 1.63
النفط الخام	15.3	4.2	- 9.7	1.32
الصناعات التحويلية	7.3	1.7	- 6.2	- 0.51
الخدمات	6.8	0.8	12.1	20.01
GDP	5.7	1.2	- 14.7	5.21

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، الدخل القومي والناتج المحلي في العراق، ص ص 10-12 .

- بيانات المدة 2002-2011 احتسبت استناداً لنشرات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ولسنوات متعددة بالمعادلة الآتية $r = (A_n / A_0)^{1/n} - 1 \times 100$

حيث r : معدل النمو السنوي المركب ، A_n قيمة سنة الهدف ، A_0 : قيمة سنة الأساس ، n : عدد السنوات

من الجدول (1) يتضح مايأتي :

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 5.7% للمدة 1970-1979 الى 1.2% للمدة 1980-1989 ويعود ذلك لظروف الحرب مع إيران التي كان لها أثر سلبي على مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق .
2. بلغ معدل النمو الاقتصادي 5.7% أثناء المدة 1970-1979 وهو معدل مرتفع قياساً بالمدد اللاحقة ويعود ذلك الى ارتفاع معدل نمو الناتج في قطاع النفط حيث بلغ 15.3% في المدة ذاتها ، إلا أن هذا المعدل قد انخفض في المدد اللاحقة .
3. انخفاض معدل النمو في قطاع النفط الخام خلال المدة 1990-1999 حيث بلغ -9.7% وأن المعدل السالب للنمو الاقتصادي والبالغ -14.7% يعود سببه الى انحسار الصادرات النفطية بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على العراق خلال هذه المدة .
4. الانخفاض الحاد في معدل نمو القطاع الصناعي من 7.3.% الى 1.7% ثم الى -6.2% و-0.51% وهذا الانخفاض يعود سببه الى أثار الحظر المفروض على القطاع الصناعي وتعطيل جانب كبير من المشاريع الصناعية خلال العمليات الحربية وتوقف جزء من طاقة الإنتاج الصناعي لصعوبة توفير مستلزماتها من المواد الأولية وقطع الغيار إضافة الى نقص التخصيصات الاستثمارية اللازمة لعمليات التجديد والصيانة لمواجهة أندثار رأس المال ، بالإضافة الى اعتماد الصناعة العراقية على الاستيراد لسد احتياجاتها من المواد الأولية والآلات والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى وهذا ما يمثل اختلالاً واضحاً في طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي .
5. يلاحظ من الجدول (1) انخفاض معدل النمو قطاع الزراعة خلال المدة 2002-2011 حيث بلغ -1.63% وهذا يعود لمحصلة من المشكلات والعقبات أولها نقص استغلال الموارد الزراعية وخاصة الأرض الزراعية التي تعرض معظمها للدمار بسبب سلسلة الحروب التي تعرض لها البلد مما أدى الى انخفاض الإنتاجية الزراعية ، وتفاقم حدة البطالة الموسمية للأيدي العاملة إضافة الى العوامل التنظيمية الأخرى المتعلقة بالأسعار والسوق .وهذا كله مرهون بالظروف التي مر بها العراق وخاصة بعد أحداث 2003 والتي تركت الكثير من المشكلات لهذا القطاع أصبح من الصعب تجاوزها .

6. أرتفع معدل النمو لناتج المحلي الإجمالي (GDP) الى 5.21% خلال المدة 2002-2011 بعد ان كان سالباً -14.7% في المدة السابقة 1990-1999 وهذا يعود الى زيادة معدل النمو في قطاع النفط من -9.7% الى 1.32% للمدتين أعلاه . وكذلك الى ارتفاع معدل النمو في قطاع الخدمات الى 20.1% للمدة 2002-2011 يدل ذلك على ان النمو الذي حدث في هيكل الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث لم يكن متوازناً حيث حقق قطاع الخدمات معدل فاق نظيره لبقية القطاعات وهذا يمثل اختلالاً هيكلياً واضحاً .

2. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه :

يتميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق كونه تقليديا ومتخلفاً نسبة الى مثيلاته في الدول الأخرى ذات النمو المشابه من حيث الموارد والطاقات المتوفرة في العراق والتي لم تستغل بالشكل العقلاني ، بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد والتي أثرت سلباً على وضعه الاقتصادي وعلى طاقته الإنتاجية ، وكذلك تعرضه للإهمال من خلال قلة التخصيصات المالية التي عادة ما تمنح للقطاعات الصناعية والخدمية ، مما أثر بشكل سلبي على تنمية القوى العاملة وتطورها ، وهذا يؤكد وجود علاقة بنيوية متينة بين نمو GDP وتطور قوة العمل بشكل طردي ، والذي يؤدي الى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد .

ونظراً للظروف التي سادت العراق خلال العقود الثلاث الماضية جعلت مستويات GDP في حالة تذبذب واستحواذ قطاع التعدين والمقالع على نسبة عالية من GDP ، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاع 55% الى إجمالي GDP ، انخفضت خلال المدة 1991-1995 ثم عادت بالارتفاع بعد توقيع مذكرة التفاهم عام 1996 ليعود ليشكل نسبة بين 55-60% في المدة 2004-2008 انخفضت الى 46.2% عام 2011 (وزارة التخطيط: الحسابات القومية ، سنوات متفرقة).

وكما يشير الجدول (2) الذي يبين العلاقة بين معدلات نمو GDP ومعدلات نمو حصة الفرد من GDP وبالأسعار الثابتة لعام 1988 .

جدول (2) معدلات نمو GDP في العراق وحصة الفرد منه للمدة 1991-2011

السنة	GDP بالأسعار الثابتة لعام1988 (مليون دينار)	معدل النمو %	حصة الفرد من GDP بأسعار 1988 (دينار)	معدل النمو %
1991	10682.0	-	579.9	-
1992	14163.5	32.5	747.4	28.8
1993	18453.6	30.2	925.03	23.7
1994	19164.9	3.8	958.2	3.5
1995	19571.2	2.1	953.01	- 0.54
1996	21728.1	11.0	1028.5	7.9
1997	26342.7	21.2	1194.0	16.0
1998	35525.0	34.8	1611.4	34.9
1999	41771.1	17.5	1786.4	10.3
2000	42358.6	1.4	1758.6	- 1.5
2001	433335.1	2.3	1746.4	- 0.69
2002	40344.9	- 6.9	1571.9	- 9.99
2003	26990.4	- 33.1	1024.6	- 34.8
2004	41607.8	54.1	1533.1	49.6
2005	43438.8	4.4	1553.4	1.3
2006	47851.4	10.1	1660.9	6.9
2007	48510.6	1.3	1672.7	0.71
2008	51716.6	6.6	1700.2	1.6
2009	54720.9	5.8	1715.3	0.88
2010	57925.9	5.8	1763.3	2.7
2011	62896.3	8.5	1908.1	8.2

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، سنوات متفرقة

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} \times 100$$

$$\text{حصة الفرد من GDP لسنة ما} = \frac{\text{GDP}}{\text{عدد سكان تلك السنة}}$$

تباينت معدلات نمو GDP في العراق خلال المدة 1991-2011 لاختلاف الاوضاع الاقتصادية التي واجهته خلال مدة البحث ، فقد ازداد GDP من 1.682 مليون دينار عام 1991 الى 40344.9 مليون دينار عام 2002 بمعدل نمو سنوي مركب 11.6%[1]. وارتفع الى 57925.9 مليون دينار عام 2010 ، أدى ذلك الى ارتفاع متوسط حصة الفرد من GDP في العراق من 579.9 دينار عام 1991 الى 1571.9 دينار عام 2002 ثم عاد وارتفع حتى بلغ 1908.1 دينار عام 2011 بأسعار عام 1988 .

([1]) احتسب معدل النمو السنوي المركب بالمعادلة الآتية أينما وجد في البحث $r = (A_n / A_0)^{\frac{1}{n}} - 1 \times 100$

A_n : القيمة المستقبلية ، A_0 : القيمة الحاضرة ، n : عدد السنوات ، r : معدل النمو السنوي المركب

ويفيد الجدول (2) ان هبوط GDP في 2002 كان كبيراً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وهبوط أسعار النفط . أما نسب النمو المرتفعة في عام 2004 جاءت بسبب الانخفاض الكبير في قيم GDP عام 2003 بفعل عوامل النهب والتدمير للبنى التحتية الذي رافق أحداث عام 2003 .

ويذكر ان حصة الفرد من GDP في عام 2008 قد عاد بمستوى عام 1980 (Abdulla : 2012 , 199) .

وازدادت مساهمة القطاع العام في GDP من 66.4% عام 2004 الى 71% عام 2010 بسبب هيمنة القطاع النفطي في GDP الذي هو ملكية عامة ، ان مساهمة القطاع النفطي في GDP قدرت 44.3% كمتوسط للمدة بعد عام 2003 (وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية، سنوات متفرقة).

ويفيد الجدول ان معدل النمو السنوي لـGDP قد بلغ 8.6% خلال المدة 1991–2011 أدى ذلك الى نمو حصة الفرد منه بمعدل 5.7% فقط خلال المدة نفسها بسبب الزيادة السكانية التي نمت بمعدل نمو سنوي قدره 2.9% خلال مدة البحث وهو من المعدلات المرتفعة لنمو السكان في العالم .

ثالثاً : تطور الصادرات النفطية والصادرات السلعية غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية (عدا النفط والمشتقات النفطية) في الجدول (3) من 35.056 مليون دينار عام 1991 الى 63.330 مليون دينار عام 2002 وبمعدل سنوي مركب قدره 5.03% ثم ازدادت الصادرات السلعية غير النفطية من 36.222 مليون دينار عام 2004 حتى بلغت 235134.9 مليون دينار عام 2010 وبمعدل سنوي مركب يقدر 241.7%, ارتفعت الصادرات غير النفطية بشدة بعد عام 2006 كقيمة مطلقة غير ان مساهمتها في GDP ظلت منخفضة , فقد شكلت نسبة 0.08% عام 1991 وظلت منخفضة حتى بلغت 0.14% عام 2010 . إن تلك الأرقام تؤكد سيطرة القطاع النفطي على إجمالي الصادرات كما يفيد الجدول (4), ومن ثم أصبح تصدير النفط مصدر رئيسي لإيرادات الدولة ويكاد يكون المصدر الوحيد , فلم تنخفض نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات خلال أعوام الحصار الاقتصادي عن 92.6% وظلت مرتفعة للأعوام بعد 2003 عدا انخفاض بسيط عام 2010 بسبب انخفاض صادرات القطاع النفطي متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013– 2017 ,3) .

جدول (3) قيمة الصادرات السلعية (عدا النفط الخام والمشتقات النفطية) ونسبتها الى GDP بالأسعار الجارية

السنة	قيمة الصادرات (مليون دينار)	قيمة الصادرات الى GDP %
1991	35.056	0.08
1992	15.049	0.01
1993	14.214	0.004
1994	12.664	0.0007
1995	16.942	0.0002
1996	35.013	0.0005
1997	36.670	0.0002
1998	69.383	0.0004
1999	103.728	0.0003
2000	83.057	0.0001
2001	93.937	0.0002
2002	63.330	0.0001
2003	–	–
2004	36.222	0.00004
2005	34.097	0.00004
2006	14340.88	0.01
2007	218383.9	0.19
2008	229714.3	0.14
2009	164326.5	0.12
2010	235134.9	0.14

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية السنوي للعام 2010-2011 جدول 13/3
أما نسبة الصادرات الى GDP فقد احتسبت من قبل الباحث
(-) معلومات غير متوفرة .

جدول (4) نسبة صادرات العراق النفطية الى أجمالي الصادرات خلال المدة 1991 – 2011 %

	1995	1994	1993	1992	1991	السنة
	92.9	92.9	93.0	92.9	93.1	نسبة الصادرات النفطية /إجمالي الصادرات %
	2000	1999	1998	1997	1996	السنة
	97.0	92.6	92.9	93.0	92.9	نسبة الصادرات النفطية /إجمالي الصادرات %
	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
	96.8	96.0	94.1	95.0	95.0	نسبة الصادرات النفطية /إجمالي الصادرات %
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
96.9	95.7	98.2	98.9	97.7	96.6	نسبة الصادرات النفطية /إجمالي الصادرات %

المصدر : البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لسنوات متعددة (2003–2011) .
- سعد عبد الكريم (2011) ، ميزان المدفوعات العراقي للمدة 1990 – 2009 دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ص 58 .

ترى النظرية التقليدية الجديدة للتجارة ، أن الصادرات السلعية غير النفطية تحفز النمو الاقتصادي عن طريق التوزيع الأفضل للموارد الاقتصادية التي بدورها تحسن من كفاءة الإنتاج. ويمكن للنمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات النفطية أن يوسع من القاعدة الإنتاجية أو الصناعية إذا تم إدراك خطورة استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على المورد ألريعي المتذبذب من النفط , خصوصاً وإنه مورد ناضب وغير متجدد وحق مكتسب تستفيد منه جميع الأجيال الذي يجب الحفاظ عليه وتحويله الى قيمة مضافة لجميع الأجيال (عبد الحفيظ :2006, 48) .

ويعد النفط سلعة من منتجات القطاع الأولي وهذه السلع يتصف نمط حركة أسعارها بالتقلب العنيف باختلاف تام عن السلع المصنعة , فالأولى تسمى مرنة Flex Price والثانية صلبة الأسعار Fix Price ، لذا تكون موارد الصادرات في العراق مصدراً دائماً لعدم الاستقرار , مما يقضي ذلك توزيع موارد الدخل عن طريق تنويع الاقتصاد والدخول في مجالات إنتاج يتمتع فيها الاقتصاد العراقي بمميزات نسبية تمكنه أن ينافس بها السلع الأجنبية (العلي :2011, 16) .

رابعاً : العلاقة القياسية بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي :

لأجل التعرف على حجم تأثير الصادرات النفطية OEX وتأثير الصادرات السلعية غير النفطية EX على النمو الاقتصادي , ثم تقدير أنموذج قياسي تضمن متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي GDP ممثلاً للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيرين هما EX و OEX كمتغيرات مستقلة وبالقيم الحقيقية .

$GDP = f(EX)$
$GDP = f(OEX)$
$GDP = f(EX , OEX)$

حيث GDP : الناتج المحلي الإجمالي
EX : الصادرات السلعية غير النفطية
OEX : الصادرات النفطية

وبعد تطبيق البرنامج الإحصائي GRITL تم التوصل الى النتائج الآتية :

$$GDP = 16.4908 + 22.1918\ Ex$$
$$t \quad : \quad 6.1211 \qquad 6.4687$$
$$F \quad = \quad 41.84442 \qquad \overline{R}^2 = 67.1\% \qquad D.W = 1.75$$

أشارت نتائج الأنموذج ان قيمة F المحسوبة 41.84 هي اكبر من القيمة الجدولية 8.19 عند مستوى ثقة 99% ، وهذا يدل على حسن صياغة الأنموذج وقدرة EX على تفسير التغيرات في GDP .

كما دلت قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ على ان EX تفسر 67.1% من التغيرات في GDP والنسبة الباقية تفسرها متغيرات لا يتضمنها الأنموذج وهي نتيجة مقبولة في اقتصاد ريعي كالاقتصاد العراقي الذي يعتمد على الصادرات النفطية في تكوين ناتجه القومي.

وتفيد النتائج ان هناك علاقة قوية بين الصادرات السلعية غير النفطية EX والناتج المحلي الإجمالي GDP ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (6.46687) أكبر من قيمة t الجدولية (2.528) عند مستوى ثقة 99% وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0=0 القائلة بعدم وجود تأثير معنوي للمتغير EX على GDP ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات تأثير معنوي للمتغير المستقل EX على المتغير التابع GDP .

وتدل قيمة D.W بخلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لأن القيمة أكبر من dL = 1.22 و du = 1.42 [1].

وقُدرت الدالة الآتية كعلاقة بين الصادرات النفطية OEX والناتج المحلي الإجمالي GDP.

$$GDP = 17.4758 + 0.722886 \quad OEX$$
$$t \quad : \quad 8.9613 \qquad 8.8403$$
$$F \quad = \quad 78.151 \qquad \overline{R}^2 = 79.4\% \qquad D.W = 1.91$$

وتدل قيمة F على حسن صياغة الأنموذج وقدرة OEX على تفسير التغيرات في GDP لأن F المحسوبة أكبر من F الجدولية .

كما دلت قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ على ان OEX قادرة على تفسير 79.4% من التغيرات في GDP وهي قدرة أكبر من الدالة السابقة للصادرات غير النفطية بسبب النسبة المرتفعة للصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات خلال مدة البحث خاصة بعد عام 2002 وكما أُشير لها في الجدولين (2) و(3).

وبين الأنموذج ان هناك علاقة قوية بين الصادرات النفطية OEX والناتج المحلي الإجمالي GDP ، حيث بلغت t المحسوبة (8.8403) وهي أكبر من t الجدولية (2.528) كما ان t المحسوبة في هذا الأنموذج أكبر من t المحسوبة لنموذج الصادرات السلعية غير النفطية (6.4687) الذي يدل على ان الصادرات النفطية ذات تأثير معنوي أكبر على GDP من الصادرات السلعية غير النفطية وهذا يتطابق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في إيراده وناتجه المحلي الإجمالي على الصادرات النفطية .

وتوضح الأشكال البيانية الآتية العلاقة بين قيم الانتشار الفعلية للبيانات والقيم المقدرة المتمثلة بخط مستقيم للداليتين ، الصادرات السلعية غير النفطية والصادرات النفطية كمتغيرات مستقلة مع GDP كتغير تابع ، حيث أنه كلما كانت القيم الفعلية أقرب الى الدالة المقدرة من خلال الخط المستقيم كانت الدالة أكثر قدرة على تفسير الظاهرة.

وتؤكد الأشكال البيانية ما تم التوصل إليه الدوال السابقة ، حيث أن انتشار النقاط في الشكل (2) هو أكثر حول الدالة المقدرة ويبتعد انتشار النقاط في الشكل (1) لذلك تكون الدالة المقدرة الثانية التي تخص الصادرات النفطية OEX هي أفضل في تفسير التغيرات في GDP.

([1]) تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي في بيانات السلاسل الزمنية بسبب الاضطرابات العشوائية أو الصدمات التي لها آثار تكون ممتدة لأكثر من مدة زمنية واحدة على الفعاليات الاقتصادية . راجع (محبوب : 1998 ، 220).

شكل (1)
العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة بين GDP والصادرات السلعية غير النفطية

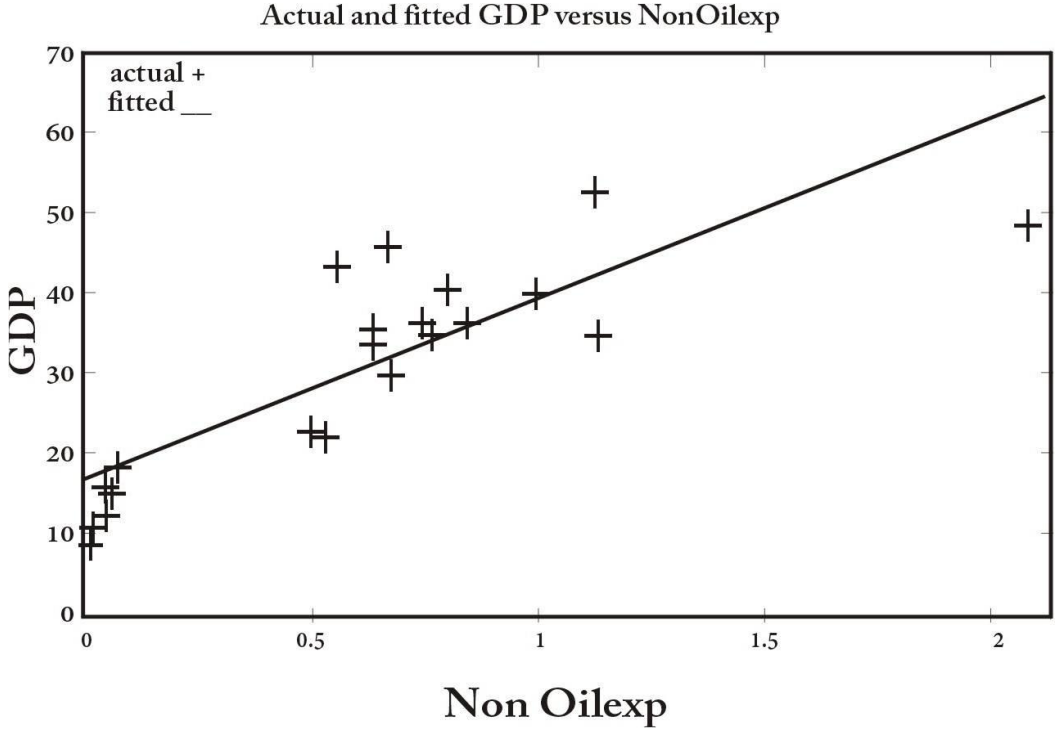

شكل (2)
العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة بين GDP والصادرات النفطية

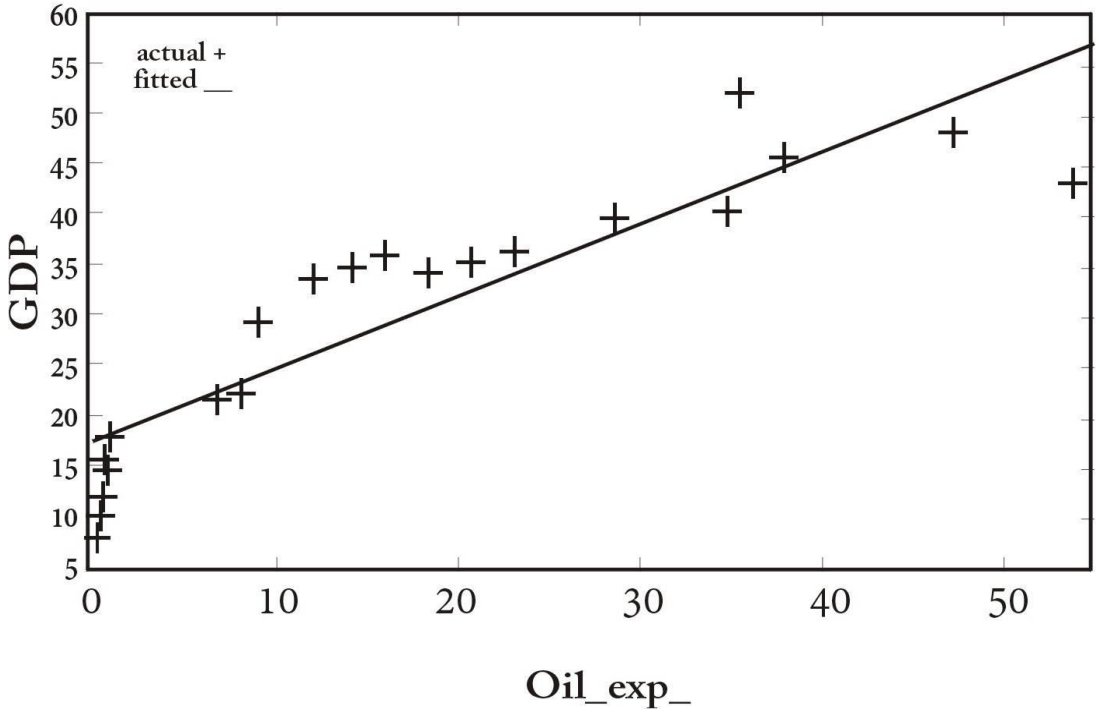

وتم تقدير دالة خطية متعددة EX و OEX كتغيرات مستقلة وGDP كمتغير تابع

$$GDP = 15.0257 + 10.2751\ EX + 0.501314\ OEX$$
$$t : \quad 8.5156 \qquad 3.233 \qquad 5.2379$$
$$F = 63.749 \qquad \overline{R}^2 = 86.2\% \qquad D.W = 2.141$$

فقد بلغت القدرة التفسيرية للدالة 86.2% وهي قيمة معامل التصحيح المحدد $\overline{R}^2$ إذ تفسر المتغيرات في الدالة 86.2% من التغيرات في GDP والنسبة الباقية تفسرها متغيرات لا يتضمنها الأنموذج .

كما ان قيمة F معنوية عند مستوى ثقة 99% لأن قيمة F المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، وهذا يدل على حُسن صياغة الأنموذج وقدرة متغيرات الأنموذج على تفسير التغيرات في GDP .

وتشير الدالة أيضاً الى علاقة قوية بين الصادرات السلعية غير النفطية EX و GDP ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 3.233 وهي أكبر من t الجدولية 2.528 عند مستوى ثقة 99% وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0=0 القائلة بعدم وجود تأثير معنوي للمتغير EX على GDP ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات تأثير معنوي للمتغير المستقل EX على المتغير التابع GDP .

وتفيد النتائج أيضاً أن هناك علاقة قوية تبين الصادرات النفطية OEX وGDP وهي ذات تأثير معنوي أكبر على GDP من الصادرات السلعية غير النفطية لأن قيمة t المحسوبة لمتغير OEX (5.2379) أكبر من t المحسوبة لمتغير EX (3.233) الذي يدل على ان الصادرات النفطية ذات تأثير أكبر في الاقتصاد العراقي على GDP من الصادرات السلعية غير النفطية وهي نتيجة تتفق مع اقتصاد ريعي كالاقتصاد العراقي .

ويدل قيمة D.W بخلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

وكانت نتائج الدالة الخطية المتعددة EX و OEX كمتغيرات مستقلة وحصة الفرد من GDP (GDP Per Capita) كمتغير تابع أكثر قدرة على تفسير التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من GDP كممثل للنمو الاقتصادي ، فيما انخفضت القدرة التفسيرية باعتماد الدوال للمتغيرين EX وOEX كل على انفراد .

$$GDP\ \ Per\ \ Capita = 749.799 + 373.058\ \ EX\ \ + \ \ 9.61607\ \ OEX$$
$$t : \quad 10.529 \qquad 2.9089 \qquad 2.4892$$
$$F = 25.67564 \qquad \overline{R}^2 = 71.1\% \qquad D.W = 1.43$$

فقد بلغت القدرة التفسيرية للدالة 71.1% وهي قيمة معامل التصحيح المحدد $\overline{R}^2$ إذ تفسر المتغيرات في الدالة 71.1% في حصة الفرد في GDP ، كما ان قيمة اختبار F معنوية عند مستوى ثقة 99% وهذا يدل على حُسن صياغة النموذج وقدرت متغيرات الأنموذج على تفسير التغيرات في حصة الفرد من GDP .

وتفيد النتائج ان هناك علاقة قوية بين الصادرات السلعية غير النفطية EX وحصة الفرد من GDP ، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.9089 وهي أكبر من t الجدولية 2.528 عند مستوى ثقة 99% لذلك توجد علاقة ذات تأثير معنوي للمتغير EX على حصة الفرد من GDP ، كما توجد علاقة بين الصادرات النفطية OEX وحصة الفرد من GDP . وأيضاً دلت قيمة D.W بخلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي

خامساً : الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1. إذا كان النمو الاقتصادي المرتبط بالدخل الريعي متذبذب ، فأن النمو الاقتصادي المرتبط بالقيمة الاقتصادية الذي ينتج عنه خلق الثروة والانتاج قادر على ان يعزز نمو الصادرات الصناعية كما يجعلها قادرة على ان تساهم في نمو اقتصادي مستقر وفي تنوع مصادر الدخل بدلاً من اعتماد الدولة على مصدر ريعي وحيد .
2. استحوذ قطاع التعدين والمقالع على نسبة عالية من GDP ، حيث شكل نسبة 46.2% عام 2011 .
3. الانخفاض الحاد في معدلات نمو قطاع الصناعة ، إضافة الى الانخفاض في معدل نمو قطاع الزراعة خلال المدة 2002-2011 .
4. ارتبط النمو الاقتصادي في العراق ارتباطاً وثيقاً بقطاع التعدين والمقالع ، فالدخل في العراق ارتبط بالدخل الريعي ومستوى أسعار النفط .
5. لم تتحقق إلا القليل من النجاحات في تنويع الاقتصاد الوطني ، ولما كان النفط سلعة من منتجات القطاع الأولي فأن حركة أسعار النفط تتصف بالتقلب العنيف ، كذلك تكون موارد الصادرات في العراق مصدراً دائماً لعدم الاستقرار .
6. أشارت نتائج التحليل القياسي الى علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية وGDP بالأسعار الثابتة وتفسر الصادرات النفطية نسبة كبيرة من التغيرات في GDP .
7. كما دلت النتائج أن GDP أكثر قدرة للتعبير عن النمو الاقتصادي في العراق ويعطي نتائج أفضل من استخدام حصة الفرد من GDP كمؤشر للنمو الاقتصادي .

التوصيات :

1. دلت التجارب الدولية في تنمية الصادرات ان المدن الصناعية التي يتم فيها تركيز الاستثمارات ذات المعامل الضخمة تعزز الروابط الخلفية والأمامية في الصناعات التحويلية ويحول الموارد من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية الى القطاعات الأكثر إنتاجية وتقدماً تقنياً .
والمدن الصناعية تعد أسلوباً متطوراً لتوسيع القاعدة الاقتصادية وامتصاص البطالة وزيادة الدخل القومي ، وتحقيق التطور والنمو في المناطق التي تنشأ فيها تلك المدن والمناطق الصناعية .
2. ضرورة إعادة هيكلية للقطاعات الاقتصادية في العراق لكي تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها ، والمحافظة عليها واستثمارها في تطوير القطاعات السلعية ، فضلاً عن تخفيض الاعتماد على النفط بتنويع مصادر الدخل وبزيادة الاستثمار في بقية القطاعات السلعية الأخرى خاصة الصناعة والزراعة .
3. دعم القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي عن طريق اتخاذ السياسات التي من شأنها ان ترفع عن أداءه وتعزيز دوره في الاقتصاد .
4. تعد حاضنات الاعمال تجربة دولية ناجحة لمعظم دول العالم التي طبقتها كوسيلة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما المشروعات الناشئة عن مواجهة كلف التحول نحو اقتصاد السوق ، إذ ان من أولويات حاضنات الأعمال رعاية ودعم المشروعات الصناعية في مرحلة البدء والنمو كتوفير قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية والتسويقية وتوفير الدعم المالي للمشروع فضلاً عن تطوير وتحديث عمليات الانتاج الصناعي بشكل أسرع وبتكلفة منخفضة وفق المواصفات الدولية للجودة .
5. توجيه السياسة الصناعية نحو تعزيز القدرات التقنية للصناعة الوطنية وزيادة الاهتمام باكتساب الخبرة التنافسية النابعة من تطوير الكفاءة الانتاجية .

المصادر :

1. المصادر العربية :

- عبد الحفيظ ، محبوب (2006) ، خلق القيمة بين العقلية الريعية والعقلية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مركز الابحاث ، دبي .
- عبد الكريم ، سعد (2011)، ميزان المدفوعات العراقي للمدة 1990-2009 دراسة تحليلية في أسباب الاختلال وطرق المعالجة ، رسالة ماجستير ، جامعة الانبار ، كلية الإدارة والاقتصاد .
- العبدلي ، د. عابد بن عايد (2005)، تقرير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، السنة التاسعة، العدد 27 ، ص ص 215-259 .
- عجمية ، محمد عبد العزيز وآخرون (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر .
- عريقات ، حربي محمد موسى (2006)، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
- السريتي ، محمد ونجا علي عبد الوهاب (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر .
- السواعي ، خالد محمد(2006)، التجارة والتنمية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- العلي ، د. احمد ابريهي (2011)، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد .
- محبوب ، د. عادل عبد الغني (1998)، أصول الاقتصاد القياسي – النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، كلية المنصور الجامعة ، بغداد .
- وجدي ، محمود حسين (1973)، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بين البلدان النامية ، دار الجامعات العربية ، الإسكندرية ، مصر .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، سنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط (2013)، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، بغداد ، العراق .
- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، الدخل القومي والناتج المحلي في العراق ، سنوات متعددة .

2. المصادر الأجنبية :

- Abdulla, Abdul Kareem (2012), "The Relation ship between Economic Growth and Unemployment in Iraq", Iraqi Journal for economics science, Al-Mustansirya Univ. No32, year 10 PP.193-204.
- Jin, J, C. and yu, E. S. H. (1996), "Export-Led Growth and the U.S. Economy Another look" Applied Economics letters, 3 (5), PP.341-344.
- Jung W. Peyton J. and Marshall P. J. (1985), "Export Growth and Causality in Developing Countries", Journal of Development Economics 18, PP. 1-13.
- Thirwall A.P. (1989), "Trade and Development", Growth and Development with Special Reference to Developing Economies, 4thed, English Language Book society, Macmillan.